مجموعة

في فنون من علم الكلام

للسيد الشريف المرتضى علي بن الحسين

٣٥٥ - ٤٣٦هـ

الشريف المرتضى

« أبو القاسم المرتضى . حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه ، وسمع من الحديث فأكثر ، وكان متكلماً شاعراً أديباً عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا » [1] .

« كان نقيب الطالبيين ، وكان إماماً في علم الكلام والأدب والشعر ... وله تصانيف على مذهب الشيعة ، ومقالة في اصول الدين ، وله ديوان شعر كبير » [2] .

« شيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق . . . . . كان إماماً في التشيع والكلام والشعر والبلاغة . كثير التصانيف . متبحراً في فنون العلم » [3] .

« قد انتهت الرياسة اليوم ببغداد الى المرتضى في المجد والشرف ، والعلم والأدب ، والفضل والكرم ، وله شعر في نهاية الحسن » [4] .

ومن روائع شعره قوله :

أهلاً بطيف خيـــال مانعةٍ لنا ... يقظى ومفضلةٍ علينا في الكرى
جزعت لوخطات المشيب وإنما ... بلغ الشباب مدى الكمال فنوّرا
زمن الشبيبة لا عدتك تحيـــة ... وسقاك منهمر الحيا ما استغزرا
فلطالما أضحى ردائي ساحباً ... في ظلك الوافي وعودي اخضرا
أيام يرمقني الغزال اذا رنا ... شغفاً ويطرقني الخيال إذا سرى [5]

---

(١) رجال النجاشي : ١٩٢
(٢) وفيات الأعيان : ٣ / ٣
(٣) شذرات الذهب : ٣ / ٢٥٦
(٤) تتمة اليتيمة : ١ / ٥٣
(٥) ديوان المرتضى : ١ / ٢ ـ أ « مخطوط بمكتبتي الخاصة » .

ويقول ـ منها ـ مفتخراً :

قومي الذين ـ وقد دجت سبل الهدى ـ تركوا طريق الدين فينا مقمرا
كم فيهم من قسورٍ متخمطٍ يردي ـ اذا شاء ـ الهزبر القسورا
متنمر والحرب إن هتفت به أدنــــه بسام المحيـــا مسفرا
جمعوا الجميـــل الى الجمال وإنما ضموا الى المرأى الممدح مخبرا (١)

ويقول في قصيدة اخرى :

أما الشباب فقد مضت أيامُه واستُلّ من كفي ـ الغداة ـ زمامُه
عوجا نحيي الربع يدللنا الهوى فلربما نفـــع المحبَّ سلامــــه
واستعبرا عني به إن خانني جفني فلم يمطر عليــــه غمامه
دمن رضعت بهنَّ أخلاف الصبا لو لم يكن بعد الرضاع فطامه
ولقد مررت على العقيق فشفّني أن لم تغن على الغصون حمامه
وكأنـــــه دنف تجلّد مؤنساً عوّاده حتى استبان سقامه
من بعد ما فارقته فكأنه نشوان تمسح تربه آكامه
مرح يهز قنــــاته لا يأتلي أشرُ الصبا وغرامـــــه وعرامه
تندى على حر الهجير ظـــلاله ويضيء في وقت العشي ظلامه
وكأنما أطيـــاره وميــــاهه للنازليــــه قيانه ومدامــــه
وكأن آرام النساء بأرضه للقانصي طرد الهوى آرامــــه
وكأنمـــا برد الصبا حوذانه وكأنما ورق الشباب بشامه (٢)

ونظراً لعدم اتساع هذه الصفحات المحدودة لبيان مكانة هذا الشريف

---

(١) ديوان المرتضى : ١ / ٢ ـ أ .
(٢) ديوان المرتضى : ١ / ١٠ ـ ب .

العظيم في العلم والأدب ، ومنزلته في الفضل والعبقرية ،وعلو كعبه في سائر فروع الثقافة ومجالات البحث وأنحاء الفكر .

بالنظر لذلك كله نعتذر عن التفصيل والاسهاب في ترجمة هذا الرجل الفذ مكتفين بهذه الاشارة الموجزة والتقديم المختصر .

والرسالة التي نقدمها اليوم رسالة ثمينة جداً في اسلوب بحثها وتنوّع مواضيعها، وهي منقولة عن نسخة العلامة البحاثة الشيخ محمد محسن الطهراني المخطوطة بيده عام (١٣٢٩ هـ) عن النسخة الأم التي أشرنا اليها في مجموعاتنا السابقة من هذه السلسلة [1] .

ولم نجد اسم هذه الرسالة في كتب التراجم والتاريخ بالشكل المثبت على غلافها ولكني رأيت في قائمة مؤلفات المرتضى : « مسائل مفردات في فنون شتى » [2] ، و « المسائل الكلامية » [3] ، واعتقد ان هذه الرسالة مرتبطة بأحد هذين الكتابين في واقعها ، ولكنها افردت بعد ذلك نتيجة لتصرف بعض الناسخين ، ولعلها بالكتاب الأول ألصق ، والى تسميته أقرب .

---

(١) نفائس المخطوطات : ٤ / ٨ .

(٢) فهرست الطوسي : ١٠٠ .

(٣) الغدير : ٤ / ٢٣٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل المرتضى علم الهدى ـ رضي الله عنه ـ عن أنّ الله تعالى خلق الخلق لينفعهم ، تفضلاً منه ، ولطفاً لهم وإحساناً اليهم ، إذ أخرجهم من العدم الى الوجود ، فمن أيّ وجهٍ توجّه اليهم الوعيد ؟

الجواب : قال المرتضى — رضي الله عنه — :

إنّ الله تعالى لما خلق الخلق ، [و] أخرجهم من العدم الى الوجود تفضلاً منه ، أنعم عليهم بكمال العقل ليعرفوا خالقهم ، فاستحق لذلك منهم الشكر فلم يعلموا بما يشكروه ، فحين علم استحقاق وجوب الشكر عليهم ، وعلم ـ سبحانه ـ عدم معرفة الشكر منهم ، لطف لهم بأن كلّفهم عبادته ، إذ لا شكر أوفى من العبادة ، ثم أوجب تعالى لهم على نفسه عند القيام بعبادته جزيل الثواب بالنعيم الدائم نعمةً اخرى مجددة عليهم ، ثم لطف لهم جلّ اسمه — إكمالاً لنعمته عليهم — بأن زجرهم عن فعل المعاصي وتوعدهم عليها ، رغبةً منه لهم في طاعتهم ، فلما سبق علمه فيهم أن لا يقوموا بذلك إلاّ بواسطة لَطُفَ بهم في إنفاذ الرسل اليهم مبشرين ومنذرين ومؤذنين ، وشرع لهم الشرايع ، وسهّل لهم سبيلها ، وأزاح جميع علّتهم فيها ، اختياراً لهم ، وتأكيداً للحجة عليهم أن يقولوا : ﴿ ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ (1) ، فحسن إذ ذاك موضع النعم بالاطلاق ، ووجب الثواب لأهل الطاعات ، والعقاب لأهل المعاصي ، ثم أجّلهم الى وقت معلوم يستوفي منهم ما وجب له من القصاص بما تواعدهم عليه من فعل المعاصي ، ويوفيهم اجورهم على ما أوجبه لهم على فعل الطاعات مما وعدهم به وأوجبه على نفسه عز وجل ، وهذا فعل العادل البرّ

---

(1) سورة المائدة ـ ٢٢ ـ

الرؤوف الرحيم بعباده ، وفي هذا القدر مقنع وكفاية لمن < عسى > [١] أن يتدبر ، ومن أراد الزيادة فليطلبه في كتاب « الذخيرة » يجده مستوفىً في الشرح إن شاء الله تعالى وتقدس .

وقال أيضاً في كتاب « الذخيرة » :

نقول : إن الآلام الشاقة والأمراض الشديدة والمصائب المؤلمة تنزل بالأنبياء ومن علمت طهارته من المؤمنين الصالحين والزهّاد ، ومن [٢] يجب علينا مدحه وتعظيمه ، وذلك دليل على بطلان قول من ذهب الى أن الآلام لا تكون إلا عقوبة ، إذ بطل ما ادعوه من أن الأنبياء تقع منهم المعصية قبل النبوة فيعاقبون بها في حال النبوة ، والحجة عليهم في ذلك انهم لو كانوا يواقعون المعصية قبل النبوة لم يخلوا من أحد أمرين عند حال النبوة :

إما أن يكونوا منها تائبين ، أو عليها مصرّين .

فان كانوا تابوا منها فلا يحسن ايلامهم لاسيما عند من زعم ان الألم لا يحسن أن يقع إلاّ مستحَقاً ، وإن كانوا مصرّين على المعصية فقد استحقوا منا الذم والاهانة في حال النبوة ، ولا يبلغ الى هذا الحد محصّلُ جملةٍ .

وقال — رضي الله عنه — :

كل ألم يبتدىء الله تعالى به في عاقل مكلف أو من ليس كذلك من طفل أو بهيمة ، ولا يكون واقعاً عن [٣] سبب يقتضيه في العادة من فعل العبد ، فعوضه عليه تعالى ، ليخرج بالعوض من أن يكون ظالماً ، وكذلك كل ألم فعل بأمره وإباحته وإلجائه اليه ولم يكن مستحَقاً كالحدود فان عوضه عليه

---

(١) في المخطوط : على

(٢) « « : وممن

(٣) « « : عند

تعالى ، لأنه على هذه الأحوال كلها جارٍ مجرى فعله ، ولا يجوز أن يكون (١)
العوض عن الذبح للبهيمة — إذ كان بأمره تعالى — على الذابح دونه .

وقال — رضي الله عنه — في النبوّات :

إعلم ان وصفنا الرسول في أصل اللغة بأنه رسولٌ أنّ مُرْسِلاً أرسله ، ومن جهة التعارف لا بدّ من اشتراط قبول المرسَل ، لأنهم لا يكادون يسمونه رسولاً بأن يرسله مرسل من غير أن يعلموا منه القبول لذلك ، وهذه اللفظة وإن كانت من جهة اللغة لا تفيد بأنه رسول الله تعالى ، فاطلاقها بالتعارف يقتضي الاختصاص بالله تعالى ، ولهذا اذا أطلقوا قال الرسول كذلك لم يفهم منه إلا رسول الله ، وجرى مجرى إطلاق « عاص » في اختصاصه بعاصي الله تعالى .

فأما وصفه بأنه نبي ، فان كان مهموزاً فهو من الإنباء والإخبار ، وإن كان مشدّداً غير مهموز فهو من الرفعة وعلو المنزلة — مأخوذ من النباوة — ، وليس يمتنع وصف الرسول بأنه نبي — بالهمز وغير الهمز — ، لأن معناها معاً مطرد فيه ، لكن مع القصد الى التعظيم لا بد من ترك الهمز ، و [ليس] كل رفيع القدر يوصف بأنه نبي ، بل تختص هذه اللفظة لمن علت منزلته لأجل تكلفه < بأمر > (٢) الرسالة وعزمه على القيام بها ، والأولى أن يكون هذا اللفظ مختصاً بمن هذه صفته من البشر ، بخلاف ما قاله قوم من أن الملائكة توصف به ، وإطلاق لفظة نبي — بالهمز وغيره — يحتمل أن يختص بمن < كلّف > (٣) برسالة الله تعالى دون غيره ، كما قلنا في إطلاق لفظة رسول .

وقال — رضي الله عنه — في بيان حسن بعثة الأنبياء :

---

(١) في المخطوط : تكون
(٢) « « : بأول
(٣) « « : كل

غير ممتنع أن يعلم الله تعالى ان في أفعال المكلف ما اذا فعله اختار عنده فعل الواجبات العقلية أو الامتناع من القبائح العقلية ، وفيها ما اذا فعله اختار فعل القبيح والإخلال بالواجب ، واذا علم الله تعالى ذلك فلابدّ من إعلام المكلف به ، ليفعل ما يدعوه الى فعل الواجب ويعدل عما يدعوه الى فعل القبيح ، لأن إعلامه بذلك من جملة إزاحة علته في تكليفه ، واذا كان تمييز ما يدعوه من أفعاله أو يصرفه لا سبيل اليه باستدلال عقلي ، ولم يحسن أن يفعل تعالى له العلم الضروري به ، فيجب بعثه من يعلّمه بذلك ؛ وهذا الوجه خاصة هو الذي نقول فيه ان البعثة اذا حسنت له وجبت ، وان الوجوب لا ينفصل من الحسن ، و [هو] الذي يدل على (١) العلم بأحوال هذه الأفعال في كونها ألطافاً ، لأنّا نعلم ضرورة ما دلّنا به على أنّ المعرفة به تعالى لا تكون ضرورة ، وان وقوعها من كسبنا أدخل في كونها لطفاً ، وغير ممتنع أن يبعث الله تعالى الرسول لتأكيد ما في العقول في آن لم يكن فيه (٢) شرع ، والى ذلك ذهب أبو علي الجبائي (٣) ، وغير ممتنع أن يبعث الله نبياً بلا شرع ، ويكون العلم بأنه نبي لطفاً ومصلحة لنا .

وقال — رضي الله عنه — في بيان دلالة المعجزة على النبوّة :

لفظة المعجز تنبي في أصل اللغة عمّن جعل غيره عاجزاً ، والقديم تعالى

---

(١) في المخطوط : على ان العلم

(٢) » » : منه

(٣) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي . قطب من أقطاب المعتزلة الكبار . اليه انتهت رئاسة البصريين في عصره ، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه . ولد عام (٢٣٥ هـ) وتوفي عام (٣٠٣ هـ) ودفن في (جبا) .

راجع : « وفيات الأعيان : ٣ / ٣٩٨ ، وتكملة فهرست ابن النديم : ٦ ، والملل والنحل : ١ / ٥٤ ـ ٥٩ ، ومختصر الفرق بين الفرق : ١٢١ ، والكنى والألقاب : ٢ / ١٢٦ » .

هو المختص بالقدرة على الإعجز والاقتدار ، والراعى في معنى هـــذه اللفظة < هو >[١] العرف دون أصل اللغة ، ومعنى قولنا : « معجز » في التعارف ما دلّ على صدق من ظهر عليه واختص به ، وإنما يدل على ذلك بشرائط :

أولهـا — أن يكون فعله تعالى .

وثانيها — أن تنتقض به العادة المختصة بمن ظهر المعجز فيه .

وثالثها — أن يتعذر على الخلق فعل مثله ؛ إما في جنسه أو في صفته المخصوصة .

ورابعها — أن يختص بالمدعي على طريق التصديق لدعواه .

وإنما قلنا : انه لابد من أن يكون من فعله ولم نقل وما يجري مجرى فعله — على ما يمضى في الكتب — لأن المدعي إنما يدعي على الله أنه يصدقه بما يفعله ، فيجب أن يكون الفعل القائم مقام التصديق ممن طُلب منه التصديق ، وإلا لم يكن دالاً عليه ، و [يكون] فعل المدعي كفعل غيره من العباد في انه لا يدل على التصديق ، وإنما يدل فعل من ادعي عليه التصديق .

وقول من يقول : ان القرآن لو كان من فعل النبي (ص) لدلّ على صدقه كما يدل وهو من فعله تعالى ، ونقل الجبال وطفر البحار يدلاّن على النبوة وإن كانا من فعل مدعي النبوة — ليس بشيء ، لأن القرآن لو كان من فعل النبي (ص) وخرق العادة لكان المعجز — في الحقيقة — الواقع موقع التصديق هو اختصاصه له بالعلوم التي تمكن بها من القرآن وفعلها فيه ، وفي نقل الجبال وطفر البحار المعجز على الحقيقة هو الإقدار بالقدرة الكثيرة الخارقة للعادة على تلك الأفعال دون الأفعال نفسها .

وأما الطريق < الى >[٢] العلم بأنه من فعله تعالى فهو أن [يكون] جنساً

---

(١) في المخطوط : في

(٢) » » : على

لا يقدر عليه العباد كالحياة والجسم ، أو يقع على وجه مخصوص لا يقدر على ايقاعه عليه العباد كنقل الجبال وفلق البحر والكلام الخارق للعادات بفصاحته .

و [إنما] اشترطنا أن يكون المعجز خارقاً للعادات فلأنه إن لم يكن كذلك لم تقع به دلالة تصديق . ألا ترى أن مدّعي النبوة لو جعل دلالة صدقه أن تطلع الشمس من مشرقها فطلعت منه لم يكن في ذلك دلالة على صدقه ، ولو جعل دلالته طلوعها من مغربها فطلعت منه دلّت على صدقه ، والطريق الى كون المعجز خارقاً للعادات ان العادات معلومة مستقرة بين العقلاء ، وطريق علمها المشاهدة ، وقد علم العقلاء ان العادة ما جرت بطلوع الشمس من مغربها ، ولا بخلق ولد متحرك من غير ذكر ولا انثى ، فاذا انتقض ذلك وتغيّر انحرفت به العادة ، ولا بد أن تكون العادة مستقرة جارية .

وقال — رضي الله عنه — في جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء :

الذي ذهب اليه أصحابنا أن المعجزات يجوز ظهورها على أيدي الأئمة (ع) ، ويجب ذلك في بعض الأحوال ، ويجوز ظهورها على أيدي الصالحين وأفاضل المؤمنين ، وذهب كل من خالفنا من فرق الأمة سوى أصحاب الحديث (١) الى أن المعجزات لا يجوز ظهورها إلا على أيدي الأنبياء خاصة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه ان المعجزات إنما تدل على صدق دعوىً تطابقها ، فان ادعى مدعٍ نبوةً بالمعجزة دلّت على نبوته ، وإن ادعى إمامة

---

(١) أصحاب الحديث : « هم أهل الحجاز . هم أصحاب مالك بن أنس وأصحاب محمد بن ادريس الشافعي وأصحاب سفيان الثوري وأصحاب أحمد بن حنبل وأصحاب داوود ابن علي بن محمد الاصفهاني ؛ وانما سموا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون الى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبراً أو أثراً » . راجع : « الملل والنحل : ١ / ١٦٠ »

[فـ] كذلك ، وإن ادعى صلاحاً وفضلاً ومقاماً فانما تدل (١) على صدقه في ذلك ، فلابد من دعوى صريحة أو مستفادة في الجملة ، وظهور المعجز على يد الامام والعبد الصالح ليس بوجه قبيح ، ولا مما يجب أن يقارنه وجه قبيح ، ومن ادعى ذلك فعليه الدلالة .

وقال — رضي الله عنه — في أن الأنبياء لا يجوز أن يقع منهم كبير الذنوب أو صغيرها :

المعتزلة (٢) ومن وافقهم من الزيدية (٣) وغيرهم ينفي عنهم الكبائر قبل النبوة وفيها ، ويجوّزون منهم الصغاير في الحالين بعد أن لا تكون مستخفّة مرذولة ، وأجازت الحشوية (٤) وأصحاب الحديث عليهم الكبائر سوى الكذب في حال النبوة ، وجوّزوا الجميع قبل النبوة .

والذي يدل على أن الكذب لا يجوز عليهم فيما يوردونه عن الله تعالى هو المعجز الذي دلّ على صدق دعواه أنه رسول الله ، لأن ظهور المعجز

---

(١) في المخطوط : يدل

(٢) في المخطوط : والمعتزلة ، ونظن الواو زائدة من الناسخ ، وقد سبق لنا الكلام عن نشأة هذه الفرقة في ص ٤٧ من هذه المجموعة .

(٣) الزيدية : فرقة من فرق الشيعة . نسبت الى زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام حيث قالت بامامته وأولويته بها خلافاً لمعظم الشيعة الذي ذهب الى الاعتقاد بامامة محمد ابن علي الباقر عليه السلام وأولاده السبعة من بعده ، والزيدية عدة طوائف ولهم عدة طرق : فنهم جارودية ـ أتباع أبي الجارود ـ ، وسليمانية ـ أتباع سليمان بن جرير ـ ، وابترية ـ أتباع الحسن بن صالح وصاحبه كثير ـ .

راجع في تفصيل طوائفهم ومعتقداتهم : « مختصر الفرق بين الفرق : ٣١ـ٣٥ ، وفرق الشيعة : ٥٤ ـ ٥٩ ، والملل والنحل : ١ / ١١٥ — ١٢١ » .

(٤) الحشوية : أصحاب الحديث كالثوري وشريك والشافعي وابن أنس ونظرائهم ، وانما سموا بالحشوية لانهم أهل الحشو والجمهور العظيم .

راجع : « فرق الشيعة : ٧ »

لدعواه دالّ على صدقه ، والمعجز لا يظهر إلا بفعل الله تعالى ، والله لا يصدق بالمعجز كاذباً عليه فيما يؤديه عنه ، والباقي من القبائح فالذي يؤمّن من وقوعه ان تجويزه عليهم صارف عن قبول أقوالهم ومنفّر عنهم ، ولا يجوز أن يبعث من يوجب علينا اتّباعه وتصديقه وهو على صفة تنفر عنه ، فقد جنّب الله الفظاظة والغلظة والخلق المشينة وكثيراً من العلل القبيحة لأجل التنفير ، فأولى أن يجنب القبائح كذلك .

وقال — رضي الله عنه — :

أظهر ما اعتمدوا عليه في الدلالة على صحة نبوة النبي (ص) القرآن الذي جاء به ، وإن كان النظر في باقي معجزاته يثمر العلم بصحة نبوته ، ونحن نقدم الكلام في القرآن :

قد علم كل عاقل سمع الأخبار ونقل الآثار وخالط أهلها ظهور نبينا بمكة وادّعاءه أنه رسول الله الينا ، وأنه بعث للتنبيه على مصالحنا ، وأنه تحدّى العرب الفصحاء بهذا القرآن الذي ظهر على يده ، وقال : إن ربّه أنزله اليه وبعثه به ، وان العرب مع تطاول الأزمان لم يعارضوه ، فلما ثبتت هذه الجملة علمنا أنهم عجزوا عن معارضته لتعذّرها عليهم ، وان هذا التعذر خارق للعادة ، فلابد من أحد أمرين :

إما أن يكون القرآن نفسه خرق العادة بفصاحته فلذلك لم يعارضوه .

أو أن يكون الله تعالى صرفهم عن معارضته وأعجزهم ، ولولا صرفه لهم عنه لعارضوه .

وأيّ الأمرين كان فقد ثبت[ت] نبوته التي جاء بها ، وظهوره بمكة ودعاؤه الى نفسه لا ينكره عاقل ، وأما ظهور القرآن على يده فيجري مجرى ظهوره ودعائه الى نفسه ، لأن النقل فيهما واحد ، والشك في أحد الأمرين

كالشك في الآخر ، وقد بيّنا في جواب « المسائل الطرابلسيات » ان القرآن غير منقوص ولا مغيّر ولا مبدّل ، وان العلم بأن هذا القرآن الذي في أيدينا هو الذي ظهر على يد الرسول (ص) كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقايع العظام والكتب المشهورة والأشعار المرويّة ، وذكرنا ان العناية من السلف اشتدت بالقرآن ، والدواعي توفرت على نقله وحراسته ، وبلغت من حفظه ورعايته حداً لم يبلغه في نقل الحوادث والوقايع والكتب ، لأن القرآن معجز النبوة وأصل العلم والشريعة والأحكام الدينيّة ، وكل شيء دعا إلى فعل جميع ما تقدم حاصل فيه ، وان علماء السلف من المسلمين بلغوا [1] في ضبطه وحمايته إذ عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته المختلفة في حروفه ، حتى فرّقوا بين ما روي وعرف وبين ما لم يذكر ولم يسطر ، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع هذه العناية الصادقة والضبط الشديد ، وقد ذكرنا ان القرآن كان على عهد النبي مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليـــه الآن ، ودليلنا على صحة ذلك انه كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان ، حتى قد عيّن على جماعة من الصحابة حفظوه في زمان النبي (ص) ، منهم ابن مسعود [2] وجماعة من الصحابة [3] كأبيّ بن كعب [4] وغيره ، وهذا يدل على أنّه كان مرتباً مجموعاً غير منثور ولا مبثوث ، وقلنا : إنّ من خالف ذلك من

---

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصحيح : بالغوا .

(٢) عبدالله بن مسعود بن غافل ـ أو عاقل ـ : شهد مع النبي (ص) مشاهده ، وكان أحد حفاظ القرآن ومن فقهاء الصحابة . توفي عام (٣٢ هـ) وهو ابن نيف وستين سنة .
راجع : « الإصابة : ٢ / ٣٦٠ ، والاستيعاب : ٢ / ٣٠٨ ، والكنى والألقاب : ١ / ٢٠٧ » .

(٣) وردت هذه العبارة في الأصل ، وأظنها زائدة .

(٤) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري : أبو المنذر . سيد القراء . =

الامامية والحشوية لا يعدُّ خلافهم(١) خلافاً ، وانه مضاف الى قوم من أصحاب الحديث [اعتمدوا] أخباراً ضعيفة ظنوها صحيحة ، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع عليه .

وقال — رضي الله عنه — :

ممّا (٢) عدا القرآن من معجزاته : مجيء(٣) الشجرة اليه تخد الأرض خدّاً لما قال لها : اقبلي ، ثم عَوْدها الى مكانها لما قال لها : ادبري .

ومنها — خبر الميضاة ، وانه وضع يده فيها ، وكان الماء يفور من بين أصابعه حتى شرب الخلق الكثير من ماء تلك الميضاة ورووا منها .

ومنها — انه كان يخطب مستنداً الى جذع ، فلما تحول يخطب على منبره حنَّ الجذع اليه كما تحن الناقة ، حتى نزل اليه فالتزمه فسكن حنينه .

ومنها — تسبيح الحصا في كفه .

ومنها — كلام الذراع له ، وقولها : لا تأكلني فاني مسمومة .

ومنها — حديث الاستسقاء ، وان المطر دام فأشفق من خراب أبيات المدينة فقال : ﴿ حوالينا ولا علينا ﴾ ، فطلعت الشمس على المدينة والمطر يهطل على ما حولها .

ومنها — ما نطق القرآن [به] من انشقاق القمر وأنه رؤي منقسماً بقطعتين (٤) .

= شهد العقبة الثانية وبايع النبي (ص) فيها ، ثم شهد بدراً والمشاهد كلها . روى عنه جماعة من الصحابة . توفي عام (٣٠ هـ) في بعض الروايات .

راجع : « الاصابة : ١ / ٣١ ، والاستيعاب : ١ / ٢٧ ـ هامش الاصابة ـ » .

(١) في المخطوط : لا يعتد بخلافهم

(٢) « « : فيما

(٣) « « : ومجيء

(٤) راجع في معاجز النبي (ص) وكراماته المذكورة في المتن كتب السير والتاريخ : =

ومنها — إخباره بالغيوب الكائنة بعده بزمان ، كقوله في عمار : ﴿ تقتله الفئة الباغية ﴾ (١) ، وقوله لعايشة : ﴿ تنبحك كلاب الحوأب ﴾ (٢) ، وإخباره عليًا أنه يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين (٣) ويقتل ذا الثدية (٤) ، فكان ذلك كله على ما أخبره ، وقوله لعلي يوم الحديبية في قصة سهيل بن عمرو : ﴿ ستدعى الى مثلها فتجيب على مضض ﴾ (٥) ، وأمثال ذلك لا يحصى كثرة .

وقال — رضي الله عنه — في من حارب أمير المؤمنين :

لا خلاف بين المخلصين والمنصفين من الأمة في أنّ من حارب أمير المؤمنين وبغى عليه ونكث بيعته ومرق من طاعته وأنكر إمامته فاسق صاحب كبيرة ، واختصت الشيعة بتكفير مقاتليه ، وحجتها أنّ من حاربه فهو منكر لإمامته ودافع لها ، ودفع الامامة كدفع النبوة لا فرق بينها ، لأن الجهل بالامامة كالجهل بالنبوة ، وكلما يُدّعى من توبة عايشة (٦)

= كسيرة ابن هشام ، والجزء الأول من مناقب ابن شهراشوب ، والمجلد السادس من بحار الأنوار ، والسيرة الحلبية .

(١) الحديث في : « سيرة ابن هشام : ٢ / ١١٤ ، والاستيعاب : ٢ / ٤٧٤ ، والاصابة : ٢ / ٥٠٦ » .

(٢) الحديث في معجم البلدان : ٣ / ٣٠٦ ، ونهاية ابن الأثير : ١ / ٢٦٨ ، ولسان العرب : ١ / ٢٨٩ — طبعة دار بيروت — ، والحوأب : موضع بئر في طريق البصرة نبحت كلابه على السيدة عائشة عند مقدمها الى البصرة لحرب علي (ع) .

(٣) الحديث في تاريخ بغداد : ١٣ / ١٨٧ ، وكفاية الطالب : ٦٩ — ٧٠ .

(٤) ذو الثدية : حرقوص بن زهير كبير الخوارج . قتل يوم النهروان .
راجع : « تاريخ بغداد : ١ / ١٦٠ و ١٩٩ ، والكامل لابن الأثير : ٣ / ١٧٥ ، والكنى والألقاب : ٢ / ٢٢٠ » .

(٥) روى المجلسي هذا الخبر في بحار الأنوار : « ٦ / ٧١٩ » بما لفظه : (فإن لك مثلها تعطيها وأنت مضطهد) .

(٦) عايشة بنت أبي بكر : ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس ، وتزوجها النبي (ص) وهي بنت ست أو سبع . ماتت عام (٥٨ هـ) وقيل عام (٥٧) .
راجع : « الاستيعاب : ٤ / ٣٤٥ ، والاصابة : ٤ / ٣٤٨ » .

وطلحة (١) والزبير (٢) فهو أمر غير معلوم ولا مقطوع به ، فأما المعصية فظاهرة معلومة مقطوع عليها ، ولا يجوز الرجوع عن معلوم إلا بمعلوم ، وكيف تابت عايشة من حربه وهي تقول وقد بلغها قتله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قرّ عيناً بالاياب المسافر (٣)

ثم قالت : من قتله ؟ ، فقيل : رجل من مراد ، فقالت :

فإن يك نائياً فلقد نعاه غلام ليس في فيه التراب (٤)

وقال — رضي الله عنه — :

الأسماء في اللغة على ضربين :

أحدها — [ما] يفيد في المسمى فايدة مخصوصة كقولنا : ضارب وقائم وعالم ، ويلحق بهذا الضرب ما يفيد تمييز نوع من نوع . نحو قولنا : إنسان وإرادة وقدرة ، وهذا الضرب مفيد لا يجري مجرى اللقب المحض .

---

(١) طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي . أحد الستة أصحاب الشورى . رماه مروان بن الحكم يوم الجمل بسهم وقع في ركبته فما زال ينبعث منها الدم حتى مات ، وكان ذلك عام (٣٦ هـ) ، وله من العمر أربع وستون سنة — كما في بعض الروايات — .
راجع : « الاستيعاب : ٢ / ٢١٠ ، والاصابة : ٢ / ٢٢١ » .

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد القرشي . أحد الستة أصحاب الشورى . حضر الجمل في صف المحاربين لعلي (ع) ، فناداه علي وانفرد به فذكره ان رسول الله قال له : « أما انك ستقاتل علياً وأنت له ظالم » فانصرف عن القتال فلحقه ابن جرموز فقتله ، وكان ذلك عام (٣٦ هـ) ، وله من العمر ست أو سبع وستون سنة .
راجع : « الاستيعاب : ١ / ٥٦٠ ، والاصابة : ١ / ٥٢٦ » .

(٣) ذكر استشهاد السيدة عائشة بهذا البيت كل من الطبري في تاريخه : ٤ / ١١٥ ، وابن الأثير في تاريخه : ٣ / ١٩٨ .

(٤) راجع في بيان موقف السيدة عائشة من قتل علي (ع) المصدرين السالفي الذكر ، وقد ذكر فيهما استشهادها بالبيت المدون في أعلاه .

والضرب الثاني — ما لا يفيد ، لكن القصد به التعريف . نحو قولنا : زيد وعمرو ، وهذه تسمى ألقاباً وتقام مقام الإشارة .

فالأسماء المفيدة — وهي الصفات — تجري عليـــه تعالى بحيث استحق معانيها ، والألقاب المحضة لا يجوز إجراؤها عليه ، لأن الغرض في الألقاب الحاجة الى الإخبار عن الغايب عنّا ، لأنّا مع الحضور يمكن أن نخبر عنه بالاشارة اليه ، ومع الغيبة لا يمكن ذلك ، وهذا غير متأتٍّ في القديم تعالى ، لأنا لا نتمكن — في حالٍ — الإخبارَ عنه بالأوصاف التي يختص تعالى بها ولا يشاركه فيها مشارك ، فقبح إجراء اللقب عليه ، وقد بيّنا في غير موضع ان قولنا : « شيء » ليس بلقب ولو كان غير مفيد ، لأن هذه اللفظة وضعت في اللغة لِما صح أن يعلم ويخبر عنه .

فيوصف تعالى بالوجود وما يرجع اليـــه ، إذا كانت لفظة « موجود » مستعملة فيما هو على صفةٍ تفارق [ما] يكون عليها المعدوم وتصحح عليه الصفات الى ذاته ، وكان القديم تعالى على مثل هذه الصفة ، [والا] وجب [1] أن لا يُسمّى موجوداً بحكم اللغة .

ويوصف بالعليّ ، لأنه ثابت قيام هذه الصفة مقام موجود .

ويوصف تعالى بأنه كائن ـ مقيّداً ـ ، لأن هذه اللفظة تستعمل في الموجود في السكون [و] في المكان .

ويوصف تعالى بأنه قديم ، وقد اختلف الناس في [هذه] اللفظة ، فقال أبو علي ومن وافقه : إن فايدتها الموجود فيما لم يزل ، فعلى هذا لا يستحق هذه اللفظة أن يسمى بها غير الله تعالى ، وجنح الى أن قولهم : « بناً قديم »

---

(١) في الأصل المخطوط : فوجب .

و ﴿العرجون القديم [١]﴾ مجاز ، وقال آخرون : اللفظة تقتضي المبالغة في وصف القديم ، وكان أبو هاشم [٢] يقوّي هذا وينصره ، والصحيح في هذا انه اختصت بما لا أوّل لوجوده .

ولا يوصف تعالى بأنه عتيق ، لأن أبا علي اعتلّ في نفي ذلك عنه بأن هذه اللفظة إنما تستعمل فيما حدثت من جنسه أمثالُه ، لأنهم يقولون : تمر عتيق إذا طرأ عليه الحديث ، ولا يقال في السماء عتيقة لمّا لم يحدث من جنسها مثلها ، وقال أبو هاشم : هي عبارة عمّا أثّر في حاله الزمان ، وإنما قالوا تمر عتيق لمّا أثّر فيه الزمان ، لا بحدوث ما هو من جنسه ، وقولهم : فرس عتيق يريدون كرم أصله وجودته كما قالوا : البيت العتيق على سبيل المدح والتعظيم .

ويوصف تعالى بأنه باقٍ ، ومعناها نفي الحدوث ، وان الموصوف بالحدوث لا يستحق هذه التسمية .

ويوصف تعالى بأنه دائم فيما لم يزل ، لأن الوجود ثابت له في كل حال ، ولا نصفُه على الوجه الثاني بأنه لم يزل دائمًا ، لأن الاستقبال ينافي « لم يزل » ، لكنّا نقول : لا يزال دائمًا .

ولا نصفه بأنه قائم مطلقًا لأنه يوهم الانتصاب ، واذا وصف بأنه قائم بنفسه فمعناه الاستغناء عن محلٍ في وجوده .

ويوصف تعالى بأنه سابق وأسبق ومتقدم وأقدم فيما لم يزل .

---

(١) سورة يس — ٣٩ —

(٢) أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي : علم من أعلام المعتزلة . قدم مدينة بغداد عام (٣١٤ هـ) . كان أكثر المعتزلة في عصره على مذهبه ، وكان ذكيًا حسن الفهم ثاقب الفطنة . توفي عام (٣٢١ هـ) .

راجع : « فهرست ابن النديم : ٢٤٧ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٣٥٥ ، والملل والنحل : ١ / ٥٤ ، ومختصر الفرق بين الفرق : ١٢١ ، والكنى والألقاب : ٢ / ١٢٧ » .

ويوصف تعالى بأنه أوّل ، وقد جاء القرآن به [1] ، والفايدة انه موجود قبل كل موجود .

ويوصف تعالى بأنه لم يزل ، وامتنع أبو علي من ذلك وقال : هو كلام غير تام ويجب أن يقرن اليه ما يتم به ، ويكون المقرون اليه إثباتاً فيقال : لم يزل موجوداً وعالماً ، ولا يقال : لم يزل غير فاعل ، لأن قولنا : « لم يزل » نفيٌ ، ونفي النفي إثبات .

ويوصف تعالى بأنه قادر فيما لم يزل ولا يزال .

ويوصف بأنه قوي ، لأن معناه معنى قادر ، وإنما وصف الجبل وما أشبهه بأنه قوي لحصول الشدة فيه والصلابة على سبيل التشبيه .

ويوصف بأنه قدير ومقتدر مبالغة في وصفه بالقدرة .

ويوصف بأنه قاهر ، على المبالغة في كونه أقدر .

ويوصف تعالى بأنه ملك ومالك ، على معنى المبالغة في وصفه بالقدرة ، وقد سمّى نفسه بـ ﴿ مالك يوم الدين [2] ﴾ بمعنى الجزاء .

ويوصف تعالى بأنه سيد بمعنى انه مالك ، لأنهم يصفون مالك العبد بأنه سيده ، ويصفون متقدم القوم بأنه سيدهم اذا ملك أمرهم وتدبيرهم .

ويوصف تعالى بالصمد ، ولهذه اللفظة معنيان :

أحدهما — انه مالك في مثل معنى سيد فيجري عليه فيما لم يزل .

والمعنى الآخر — انه يصمد اليه في الحاجات .

ويوصف بأنه إلـه بمعنى ان العبادة تحق له ، وإنما تحق له العبادة لأنه القادر على خلق الأجسام وإحيائها والانعام عليها بالنعم التي يستحق بها العبادة

---

(١) في قوله تعالى : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) . سورة الحديد ـ ٣ ـ

(٢) سورة الفاتحة — ٤ —

عليها ، وهو < جارٍ (١) > كذلك فيما لم يزل ، ولا يجوز أن يكون إلـهاً للأعراض ولا للجوهر الواحد ، لاستحالة أن ينعم عليها بما يستحق بها العبادة .

فأما وصفه بالله ففيه وجهان :

أحدهما — أن أصله « لاه » والله هو الإله ، فادخلت الألف واللام على لاه فصارت « الله » .

والوجه الآخر — ان الألف واللام ادخلتا على « إلـه » فصار « الإلـه » ، وخففت الهمزة وادغمت احدى اللامين في الاخرى فقيل : « الله » .

ويوصف تعالى بأنه عزيز ، ومعناه انه مقتدر على الامور ، ولا يلحقه منع واهتضام (٢) ، وقد وصفوا الأرض الصلبة بأنها عزاز لشدتها وامتناعها .

ويوصف تعالى بأنه كريم على وجهين :

بمعنى انه عزيز . كما يقال : فلان يكرم على فلان ، وفلان أكرم عليَّ أي أعز عليَّ .

والوجه الآخر — بمعنى انه فاعل للكرم والانعام .

ويوصف بأنه جبّار ، ومعناه لا ينال باهتضام ، ومن ذلك قالوا : نخلة جبارة لمّا بعد منالها .

ويوصف تعالى بأنه مجيد وماجد بمعنى عزيز وكريم ، وقد وُصفَ القرآن بأنه مجيد (٣) لمّا كان لا ينال بنقص ولا تبديل وما جرى مجرى ذلك .

ويوصف تعالى بأنه كبير ومتكبر ومتجبر وعظيم ومتعظم وجليل ، وفوائد هذه الأسماء ترجع الى نهاية المدح والتعظيم .

---

(١) في الأصل المخطوط : حال

(٢) في الأصل المخطوط : والاهتضام

(٣) في قوله تعالى : (والقرآن المجيد) . سورة ق — ٢ —

ويوصف تعالى بأنه علي وعالٍ ومتعالٍ بمعنى انه قاهر للأشياء قادر عليها ، كما قال تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إلـه إذاً لذهب كل إلـه بما خلق ولعلى بعضهم على بعض ﴾ (١) أراد تعالى غلب بعضهم بعضاً وقهره ، وقال : ﴿ ان فرعون علا في الأرض ﴾ (٢) أي قهر أهلها ، وقد قيل في معنى متعال : متنزه عن القبائح نحو قوله : ﴿ تعالى عما يشركون ﴾ (٣) .

ويوصف تعالى بأنه مستولٍ على الأشياء بمعنى القدرة عليها ؛ من قولهم : استولى فلان على البلد إذا قدر عليه وعلى أهله .

ولا يوصف تعالى بأنه مطيق ، لأن مطيقاً يقتضي الجهد والمشقة ، لأنهم يقولون : بلغ هذا جهده وطاقته ، ويقول أحدهم : لا أطيق كذا .

ولا يوصف بأنه رفيع ولا شريف ، لأن حقيقتها ارتفاعه وإشرافه ، وقوله تعالى : ﴿ رفيع الدرجات ﴾ (٤) صفة للدرجات لا له .

ويوصف تعالى بأنه عالم فيما لم يزل ولا يزال .

ويوصف تعالى بأنه عارف ، لمساواة هذه اللفظة لفظة عالم .

وقال أبو علي : يوصف بأنه داري ، واحتجَّ بقول الشاعر :

لاهُمَّ (٥) لا أدري وأنت الداري (٦)

والأَوْلى أن لا يطلق هذا عليه .

---

(١) سورة المؤمنون — ٩٣ —

(٢) سورة القصص — ٣ —

(٣) سورة النحل — ٣ —

(٤) سورة المؤمن — ١٥ —

(٥) لاهم : أي اللهم

(٦) ورد هذا الشطر في لسان العرب : ١٨ / ٢٧٨ ، وتاج العروس : ١٠ / ١٢٦ من دون أن ينسب لقائل ، وعجز البيت :

« كل امرىء منك على مقدار »

ويوصف تعالى بأنه بصير بمعنى انه عالم ، لأن هذه اللفظة حقيقة في العالم ، كما انها حقيقة في صحة الرؤية .

ويوصف تعالى بأنه حكيم بمعنى انه عالم كما قال تعالى : ﴿ وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب ﴾ [١] ، وتفيد هذه اللفظة انه فعل الأفعال المحكمة .

ووصفه أبو علي بأنه رائي ، وذكر ان هذه اللفظة تفيد العلم .

ولا يوصف تعالى بأنه طبيب مطلقاً ، وإن كان الطب < هو > [٢] العلم ، كقولهم : فلان طب بكذا إذا كان عالماً به .

ولا يوصف تعالى بأنه متيقن ولا متبين ولا متحقق ، لأن فائدة هذه الألفاظ تقتضي الاستدراك .

ولا يوصف تعالى بأنه فَهِم ولا فَطِن ، لاختصاص فايدة ذلك بادراك [٣] معنى الكلام ، ولمثل هذه العلة لا يوصف تعالى بأنه يشعر بالأمور .

ولا يوصف بأنه يحس بالأشياء ، لأن حقيقة هذه اللفظة تفيد أول العلم بالمدركات ، ولا أول < لله > [٤] تعالى بما يعلمه .

ولا يوصف تعالى بأنه يشاهد ، لأن معنى هذه اللفظة يفيد حصول علم عن طريق هو الادراك ، وذلك مستحيل فيه تعالى .

ولا يوصف تعالى بأنه حاذق ، لأن الحذق في اللغة هو القطع ، وإنما يقولون : حذق بمعنى قطع على علمه وفرغ منه .

ولا يوصف بأنه ذكي ، لأن الذكاء هو سرعة التحفظ والتلقن ، وذلك لا يليق به تعالى .

---

(١) سورة ص — ١٩ —
(٢) في الأصل المخطوط : هذا
(٣) « « « : باستدراك
(٤) « « « : لكونه

ولا يوصف بأنه حافظ لعلمه كما يقال : حفظ فلان ماله ومتاعه ، ويوصف بأنه حافظ لنا بمعنى الحراسة لنا والدفاع عنا (١) .

ولا يوصف بأنه عاقل ، لأمرين :

أحدهما — ان وصف العلم بأنه عقل على سبيل المجاز والتشبيه بعقال الناقة لأنه يمنع من القبيح .

والأمر الآخر — ان العقل فائدته منع النفس مما تشتهيه .

وكلا المعنيين لا يجوز على الله .

ويوصف تعالى بأنه حي — إذا كان الحي من لا يتعذر كونه عالماً قادراً ، ومن لا يصح أن يكون عالماً قادراً إلا وهو حي — ف[لمّا] ثبت انه تعالى قادر عالم فواجب أن نصفه بـ « حي » لحصول المعنى فيه .

ونَصِفُه بأنه راءٍ ومدرك وسامع ومبصر ، لأن ذلك كله واجب مع كونه حياً ، وإنما نصفه بذلك بعد وجود المدركات .

ونصفه بأنه سميع بصير فيما لم يزل ، لأن فايدة ذلك انه على حال يجب معها أن يدرك المسموعات والمبصرات اذا وجدت ، وليس له سبحانه بكونه بصيراً صفة زائدة على كونه حياً .

ولا يوصف بأنه ناظر ، لأن معنى هذه الصفة يفيد تقليب الحدقة في جهة المرئي طلباً لرؤيته ـ وإن وصفناه تعالى [بأنه] ناظر بمعنى راحم إذا قيدناه ـ .

ولا يوصف تعالى بأنه شامٌّ ذائق ، لأن ذلك ليس بعبارة عن الادراك ، وإنما هو (٢) عبارة عن تقريب الجسم الى الحاسّة ، وانهم يقولون : شممته فلم أجد له ريحاً وذقته فلم أجد له طعماً .

(١) في الأصل المخطوط : لنا
(٢) » » » : هي

وقال — رضي الله عنه — :

يوصف تعالى بأنه واحد على معنيين :

أحدها : انه لا يتبعّض ولا يتجزأ .

ويقال : واحد بمنى انه منفرد بصفات نفسه التي ليست لغيره .

ويوصف بأنه فرد ومنفرد بمعنى انه منفرد بصفاته .

ولا يوصف تعالى بأنه فذ ، لأنها لفظة تفيد القلة والاحتقار .

ولا يوصف تعالى بأنه وتر ، لأنه غير مفيد كونه تعالى واحداً ، وإنما يفيد عدداً لا نصف له كما يفيد الزوج عدداً له نصف ، وهذا مستحيل عليه تعالى .

ويوصف بأنه غني بمنى ، ومعنى ذلك انه غير محتاج ولا تجوز عليه الحاجة .

ولا يوصف بأنه يلتذ ولا يألم ولا يشفق ولا يحذر ولا يخاف ولا يفزع .

ويوصف تعالى بأنه مصيب وحكيم لأن أفعاله كلها صواب وحكمة .

ويوصف بأنه حكيم لا يتخلّل شيئاً من أفعاله شيء من السفه .

ولا يوصف بأنه نور على سبيل الحقيقة ، وقوله تعالى : ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾ [1] معناه انه منوّرها ، أو فاعل لأهل السموات والأرض من الدلالة والبيان ما يستضيئون به كما يستضاء بالنور .

ويوصف بأنه هادٍ لأنه فاعل للهدى الذي هو الدلالة على الحق وتمييزه من الباطل .

وقال — رضي الله عنه — :

قد علمنا انه تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح ، فيجب أن نصفه بما يقتضي تنزهه عنها ، ووصفه [2] تعالى بأنه سبوح قدوس يقتضيان تنزيهه عن كل قبيح .

---

(١) سورة النور — ٣٥ —

(٢) في الأصل المخطوط : بوصفه

وقال — رضي الله عنه — :

عقلاء ساير المعتزلة تجوّز أن يقال ان القرآن مخلوق ، غير انهم اختلفوا في معنى الخلق ، وقال أبو هاشم : إن أفعال الله كلها مخلوقة ، يريد انها مقصودة ومرادة ، وقال : إن الخلق بمعنى التقدير كما قيل : خلقت الأديم اذا قدرت كم يجيء الحد[1] منه ، وقال أبو عبد الله البصري[2] : إن الخلق هو الفكر والرويّة . يقال : خلقت بمعنى فكرت ، وكلهم استدلوا بالبيت الذي يدل فيه :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري[3]

فقال أبو علي : أراد انه قدَّر ودبَّر ، وقال أبو هاشم : انه قصد وأراد ، وقال ابو عبد الله البصري : انه أراد فكَّر فيه وتروّى ، وقال أبو عبدالله : لولا ان السمع ورد بأن أفعال الله مخلوقة لما أطات[4] القول فيه ، لأن الخلق يقتضي انها وقعت بفكر ورويّة ، وهذا يستحيل على الله تعالى ، وكلهم ان القرآن مخلوق .

وعندنا لا يجوز إطلاق هذه العبارة على القرآن وإن أثبتنا معناها ، لأنّا

---

(١) في الأصل المخطوط : الحف

(٢) أبو عبد الله الحسين بن علي بن ابراهيم البصري . اليه انتهت رئاسة المعتزلة في عصره . كان فاضلا فقيهاً متكلماً عالي الذكر نبيه القدر مشهوراً في البلدان ولاسيما خراسان . ولد عام (٣٠٨ هـ) وتوفي عام (٣٦٩ هـ) — في أصح الروايات — وخلف عدة مؤلفات .

راجع : « فهرست ابن النديم : ٢٤٨ ، وشذرات الذهب : ٣ / ٦٨ ، وطبقات الفقهاء : ١٢١ » .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى . أحد الثلاثة المقدمين في الشعر . المتوفى عام (٦٠٩ م) وقد ورد البيت في ديوانه : ٩٤ ، كما ورد في لسان العرب : ٢٠ / ١١ .

(٤) في الأصل المخطوط : أطلقت .

نقول : انه مدبِّر مقدِّر ، ويطلق في سائر أفعال الله انها مخلوقة ، ولا نمنع إلاّ في القرآن وإن كنا نقول انه محدث ، إلا ان [الوصف] بالخلق اذا لم نقيد الكلام فانه يقتضي انه مكذوب فيه ، فلأجل ذلك نمتنع من إطلاق هذه العبارة ، لأن العرب تقول : خلق واختلق وخرع واخترع وفعل وافتعل ، وكل هذا يقتضي الكذب ، ويقال : قصيدة مخلوقة اذا اضيفت الى [غير] قائلها ، وقال الله تعالى : ﴿ إن هذا إلا اختلاق ﴾ [1] ، فنحن نطلق في القرآن انه محدث لأن الله تعالى قال : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون ﴾ [2] ، ولا نقول : إنه مخلوق ، للعلة التي ذكرناها .

وقال — رضي الله عنه — في الرد على اليهود فيما يأبونه من نسخ الشرايع وقالوا هو البداء :

النسخ في الشرايع لا يقتضي البداء [3] — كما زعمت اليهود — ، لأن ما يقتضى البداء هو ما جمع شروطاً :

منها — أن يكون الفعل المأمور به هو المنهي عنه بعينه .

ومنها — أن يكون الوجه والوقت واحداً .

ومنها — أن يكون المكلف واحداً .

فاذا جمع هذه الشروط دلّ على البداء ، والنسخ خلاف ذلك ، لأن الفعل المأمور به غير المنهي عنه ، لأن إمساك السبت المأمور بامساكه في أيام موسى هو غير ما تناوله النهي عن إمساكه في أيام نبينا ، واذا تغاير الفعلان لم تتكامل

---

(١) سورة ص — ٦ —

(٢) سورة الأنبياء — ٢ —

(٣) راجع في معرفة معنى البداء وآراء أعلام الشيعة الامامية فيه : رسالة « البداء » للعلامة الحجة الشيخ محمد الجواد البلاغي رضوان الله عليه وتقديمنا لها ، وقد تم نشرها في المجموعة الرابعة من هذه السلسلة .

شروط ما يقتضي البداء ، ويلزم من اعتمد على هذه الطريقة أن لا يميت الله تعالى من أحياه ، ولا يغني من أفقره ، ولا يشفي من أمرضه ، فاذا جاز ذلك وأمثاله ولم يدل على البداء فالنسخ للشرايع مثله لا محالة ، وقد أُلزموا على هذه الطريقة أن لا تختلف شرايع الأنبياء ، وقد علمنا وصح لنا اختلافها ولم يكن ذلك بداءً ، لأن في شريعة آدم تزويج الأخ من الأخت ، وفي شريعة ابراهيم إباحة تأخير الختان الى وقت الكبر ، وفي شريعة اسرائيل إباحة الجمع بين الأختين ، وهذا كله يخالف شرع موسى (ع) .

وقال — رضي الله عنه — [في] انه تعالى يستحيل عليه الرؤية وساير ضروب الادراكات :

إنه تعالى لو كان مرئيّاً لوجب أن نراه مع رؤيتنا المرئيّات وارتفاع الموانع المعقولات ، ولو رأيناه لوجب أن نعلمه ونميزه ، لأن العاقل يجب أن يعلم ما يدركه اذا زالت وجوه اللبس ، ووجوه اللبس لا تجوز على القديم تعالى من حلول ومجاورة ووجود ما يشبهه ويلتبس به .

ودليل [آخر] على أنه سبحانه لا يُرى بالأبصار : أنَّ للرؤية بالبصر شرطاً يستحيل عليه فيجب استحالة رؤيته ، والشرط أن يكون المرئي أو محله مقابلاً أو حكم المقابل ، والذي يدل على صحة هذا الشرط ثبوت الرؤيـــة بثبوته وانتفاؤها بانتفائه ، ألا ترى ان الجسم اذا كان غير مقابلٍ لنا لم نرَهُ إلا بالمرآة الجاري معها مجرى المقابل .

ودليل آخر هو قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾ (١) ، لأنه تعالى تمدَّح في هذه الآية بنفي الادراك عنه الذي هو الرؤية ، لأنه خصَّ بآلة البصر التي لا يعقل ادراكها في غير الرؤية .

(١) سورة الأنعام — ١٠٣ —

وقال — رضي الله عنه — في أن القرآن لا يوصف بأنه مخلوق :

وصف الشيء بأنه مخلوق يفيد انه وقع من فاعله مقدَّراً [١] ، فلهذا لا يوصف فعل الساهي والنائم بذلك ، وليس بمشتق من الخلق الذي هو الارادة ، لأنه قد يصفون بذلك من لا يخطر بباله الارادة ولا الفكر ولا الرويّة ، كما يصفون من فعل بالحكم من الفعل بأنه عالم من غير خطور العلم بقلوبهم ، فالقياس — لو < جُرِّد > [٢] من التعارف — يقتضي وصف القرآن بأنه مخلوق لأنه فعله مقدراً ، لكنهم تعارفوا باستعمال لفظة الخلق في الكلام خاصة إذا كان كذباً أو مضافاً الى غير قائله ، فلهذا يقولون فيمن كذب : خلق واختلق وخرق واخترق وفعل وافتعل ، وفي القصيدة : إنها مخلوقة اذا اضيفت الى غير قائلها ، ولا يمكن أحداً أن يروي في العربية وصف كلامه بأنه مخلوق إلا على وجه التكذيب أو ما في معناه ، وروي عن أمير المؤمنين (ع) في يوم التحكيم انه قال : « والله ما حكمت مخلوقاً لكنني حكمت كتاب الله » .

وقال — رضي الله عنه — في الرد على أصحاب خلق الأفعال :

قد بيّنا في باب إثبات المحدث ان التصرف الذي يظهر منّا فعلٌ لنا ومحدث منّا ، وانه لو لم يكن بهذه الصفة لما وجب وقوعه وانتفاؤه بحسب أحوالنا مع السلامة وارتفاع الموانع ، وعُلقة أفعالنا بنا معلومة ، لحسن المدح على الاحسان والذم على الإساءة ، فلو كان لغيرنا لما تعلّقت أحكامه بنا ولا حَسُن مدحنا وذمنا عليه ، كما لا يحسن في الخلق والهيئات .

وقال — رضي الله عنه في نفي كلام القديم سبحانه :

---

(١) في الأصل المخطوط : مفرداً

(٢) » » » : ضرب

لا يجوز من عاقل الشك[1] في حدوث كلام الباري سبحانه مع إقراره بأنه من جنس هذه الأصوات ، لأن إمارة الحدوث في الأصوات المسموعة أقوى وأظهر منها في الأجسام وباقي الأعراض ، وكيف يشك محصّل في حدوث ما ينقسم ويتجزأ ويتجدد ويضاف الى العربية وهي متجددة ، وقد وصفه الباري سبحانه بأنه منزل ومفعول ومحكم ومحدث ، وإنما جاء الخلاف في هذا من قوم مقلّدين يأبون النظر ويمتنعون من التأمل .

وقال ـ رضي الله عنه ـ في الرد على مَن ادعى النص على أبي بكر :

يدل على بطلان من ادعى نص النبي (ص) على أبي بكر ظهور أقوال وأفعال من أبي بكر تدل على أنه غير منصوص عليه :

منها ـ إحتجاجه على الأنصار يوم السقيفة بما رواه عن النبي (ص) ـ لمّا نازعوه في الأمر ـ انه قال : « الأئمة من قريش » [2] ، فلو كان منصوصاً عليه بها خاصة لاحتجّ بذلك فكان أبلغ ، فان كان قوله عن النبي ما قاله من ذلك يحسم طمع الأنصار في الإمرة فقد طرق لمن لا يستحق الإمرة من قريش أن يطمع فيها ، وليست حاله حينئذٍ كحال أمير المؤمنين (ع) في العدول عن الاحتجاج بالنص عليه ولا إذكار به ، لأن أمير المؤمنين لم يحضر معهم السقيفة ولا اجتمع معهم ، ولا ناظر فيها ولا نوظر ولا خاصم ولا خوصم .

ومن الدليل على عدم النص على أبي بكر قوله يوم السقيفة وقد أشار الى عمر وأبي عبيدة : بايعوا أيَّ الرجلين شئتم[3] ، وقوله ـ بعد ما بويع ـ لجماعة من

---

(١) في الأصل المخطوط : يشك

(٢) راجع في احتجاج أبي بكر بهذا الحديث : البداية والنهاية لابن كثير : ٥ / ٢٤٤

(٣) ذكر ذلك كل من الطبري في تاريخه : ٢ / ٤٥٨ ، وأحمد في مسنده : ٥٦/١ ، وابن قتيبة في الامامة والسياسة : ٩ .

المسلمين : أقيلوني أقيلوني[١] ، وكيف يجوز أن يستقيلهم في أمر نصّ به عليه رسول الله (ص) .

ودليل آخر ـ قوله وقد حضرته الوفاة : وددت أنني كنت سألت رسول الله عن هذا الأمر فيمن هو فكنّا لا ننازعه أهله[٢] .

ومنها ـ وقوع أقوال من غيره تدل على فقد النص عليه :

منها ـ قول عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها المسلمين فمن عاد الى مثلها فاقتلوه[٣] ، ولو كان النبي نص عليه بها لم يسمها عمر فلتة .

ومنها ـ قول عمر لمّا طُعن : إن أستخلف فقد استخلف من هو خير منّي ـ يعني أبا بكر ـ وإن أترك فقد ترك[٤] من هو خير مني[٥] ـ يعني النبي (ص) ـ ، وقوله أيضاً لأبي عبيدة : امدد يدك ابايعك ، فامتنع أبو عبيدة وقال له : مالك في الاسلام مهمة غيرها[٦] .

ودليل آخر ـ إن النص لو كان صحيحاً على أبي بكر لوقع العلم به والاشاعة بنقله وروايته كما وقع بكل أمر ظاهر كنص أبي بكر على عمر وكنص عمر على أصحاب الشورى ، ونظائر ذلك من الأمور الظاهرة الفاشية التي لا يجحدها عاقل ولا يشك فيها محصل .

---

(١) نقل ذلك ابن حجر في الصواعق المحرقة ـ : ٣٠

(٢) روى ذلك ابن جرير الطبري في تاريخه : ٢ / ٦٢٠ .

(٣) راجع في هذا الحديث ـ بهذا اللفظ أو ما يقاربه ـ : تيسير الوصول : ٢/٤٤ ، والكامل : ٢ / ٢٢١ ، ونهاية ابن الأثير : ٣ / ٢١٢ ، والصواعق المحرقة : ٥و٨ .

(٤) في الأصل المخطوط : وان أنزل فقد نزل .

(٥) نقل ذلك ابن كثير في البداية والنهاية : ٥ / ٢٥٠ .

(٦) المنقول في الصواعق المحرقة : « ٧ » أن أبا عبيدة قال لعمر : ما رأيت لك فهة مثلها منذ أسلمت .

وقال ـ رضي الله عنه ـ في الرد على من ادعى نص النبي على عمه العباس[1]:

الذي يحكى عن العبّاسية من النص على العباس في الأخبار التي تعلقوا بها لا نسبة[2] بينها وبين النص ولا ما أشبهه ، لأنها أخبار آحاد لا يثبت مثلها ، ولو ثبت لما كان بينها وبين النص شبهيّة ولا مقاربة ، كقوله (ص) : ﴿ ردّوا عليّ أبي ﴾[3] ، وما روي من تشفيعه في مجاشع بن مسعود السلمي ـ وقد التمس البيعة على الهجرة ـ بعد أن قال يوم الفتح : لا هجرة بعد فتح مكة فأجابه (ص) الى شفاعته ، ومثل ما ادعوه الى أنه سبق الناس الى الصلاة على رسول الله عند وفاته[4] ، وحديث الميراث[5] ، وحديث الثور[6] ، وما أشبه ذلك مما لا دلالة فيه على ذلك ولا ظاهر ولا باطن ولا صريح ولا فحوى ، وإنما يدل على تفضيل وتقديم .

---

(١) العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف : عم رسول الله (ص) . ولد قبل النبي بسنتين . شهد بدراً مع المشركين مكرها فأسر فافتدى نفسه ورجع الى مكة ، ويقال : انه أسلم وكتم قومه ذلك ، ثم هاجر الى المدينة قبل الفتح بقليل فشهد الفتح وثبت يوم حنين . توفي عام (٣٢ هـ) .

راجع : « الاستيعاب : ٣ / ٩٤ ، والاصابة : ٢ / ٢٦٣ ، وأسد الغابة : ٣ / ١٠٩ » .

(٢) في الأصل المخطوط : ولا نسبة .

(٣) لم أعثر على هذا النص فيما بين يدي من الكتب التاريخية ، ولكن فيها كثيراً من النصوص المروية عن النبي (ص) في بيان مكانة العباس ومنزلته الجليلة .

راجع : « الاستيعاب : ٣ / ٩٤ ، وذخائر العقبى : ١٨٦ ـــ ١٩٧ »

(٤) لم أعثر في كتب التاريخ الشهيرة على دليل يؤيد هذه الدعوى .

(٥) في ذخائر العقبى : « ١٩٤ » قال رسول الله (ص) : « العباس عمي ووصي ووارثي » .

(٦) كذا في الأصل ، ولعل الصحيح فيه : « حديث الدار » ، وهو الحديث الذي رواه محب الدين الطبري في ص ١٩٠ من ذخائره ، وخلاصته أن النبي (ص) طلب من العباس أن لا يبرح هو وولده الدار حتى يأتيهم ، فلما جاءهم جمعهم ولفهم بملاءته ودعا لهم .

وأما تعلقهم بأنه يستحق الميراث لأنه العم ، وانه يستحق وراثته المقام كما يستحق وراثته المال فساد ذلك ظاهر ، لأن المقام لا يورث ولا يجري مجرى الأموال الموروثة ، وعند أكثر الأمة أن النبي (ص) غير موروث المال ، ومن جعله موروث المال ذهب الى أن بنته وأزواجه [هُنَّ] المستحقات المال دون العم .

ودليل آخر على بطلان ما ادَّعوا للعباس : ان العباس قال لعلي (ع) : امدد يدك ابايعك فيقول الناس : عم رسول الله (ص) بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان [١] . فلو كان منصوصاً عليه بالإمامة لما قال هذا [٢] لابن أخيه .

ومنها — ان الامام يجب أن يكون عالمًا بدقيق الدين وجليله حتى لا يشذ عليه علم حادثة ، وأجمع الناس على أن العباس لم يكن بهذه الصفة .

وقال — رضي الله عنه — :

يوصف القديم بأنه شاكر بمعنى انه مجازٍ على الشكر ، لأن المجازي على الشيء يسمى باسم ذلك الشيء كما قال سبحانه : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾[٣] .

وفيه وجه آخر — وهو حسن — : من أنه فاعل بمعنى مفعول شاكر بمعنى مشكور ، كما يقال : رداء ساحب بمعنى مسحوب ، فالشاكر بمعنى مشكور . وهذا وجه حسن .

وقال — رضي الله عنه — في أحكام اهل الآخرة :

سقوط التكليف عن جميع أهل الآخرة واجب ، لأن أهل الثواب والجنة يجب أن يكونوا مبرَّئين من المشاق والاتصاف [٤] بالتكليف ، وكذلك أهل

---

(١) نقل ذلك ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة : ﴿ ١ / ٥٣ ﴾ ط . مصر

(٢) في الأصل المخطوط : هو

(٣) سورة الشورى — ٣٨ —

(٤) في الأصل المخطوط : والأوصاف

النار والعقاب ، فلو جاز أن يكونوا مكلفين لجاز أن تقع منهم توبة يسقط بها العقاب عنهم ، والاجماع مانع من تجويز استحقاق ثواب هنالك أو عقاب ، وقوله تعالى في أهل الجنة : ﴿ كلوا واشربوا ﴾ [١] ليس بأمرٍ على الحقيقة وإن كانت له صورة عند أبي علي وأبي هاشم ، لكن هو زيادة في سرورهم ، وإنما يكون الأمر تكليفاً اذا انضمت اليه المشقة .

فان قيل : فأهل الجنة لا بدَّ يشكرون الله على نعمه ؟

قلنا : الشكر بالقلب راجع إلى الاعتقاد ، و[كذا] إن كان باللسان ، ولأن لهم فيه لذّةً فيكون بذلك غير منافٍ الثواب ، ولا يجوز ان أهل الآخرة مضطرون الى أفعالهم على ما ذهب اليه أبو الهذيل [٢] ، لأن الاضطرار في الأفعال يذهب لذّتها والسرور بها ، والتخيير فيها أبلغ في اللذة والمسرّة ، لأن الله إنما رغّبنا في وصول الثواب الينا في الآخرة على الوجه المألوف المعروف في الدنيا ، وإنما يكون ذلك على وجه التخيير ، وإذا تأملتَ القرآن وجدتَه دالّاً على أن أهل الآخرة متخيّرون لأفعالهم ، لأنه تعالى أضاف اليهم الأفعال فقال : يأكلون ويشربون ويحبرون ويفعلون ، وذلك يقتضي انها أفعال لهم لا ضرورة فيهم ، وقوله تعالى : ﴿وفاكهة مما يتخيرون﴾ [٣] صريح في أنهم

---

(١) سورة الطور — ١٩ —

(٢) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول العبدي المعروف بالعلاف . شيخ البصريين في الاعتزال ومن أكبر علمائهم . ولد عام احدى — وقيل : اربع، وقيل : خمس — وثلاثين ومائة ، وورد بغداد ، وتوفي عام (٢٣٥) بسر من رأى — على بعض الروايات — وله عدة كتب .

راجع : « تكملة فهرست ابن النديم : ١ ، وتاريخ بغداد : ٣ / ٣٦٦ ، ووفيات الأعيان : ٣ / ٣٩٦ ، والكنى والألقاب : ١ / ١٧٠ »

(٣) سورة الواقعة — ٢٠ —

مختارون ، فاذاً ثبت أنهم غير مضطرين إلى أفعالهم .

والحمد لله على التوفيق ، ونعوذ بالله من الخذلان .

[تم بحمد الله تعالى ، وحصل الفراغ منها عشية الخميس غرة شهر ذي [الـ] حجة الحرام سنة ثلاثمائة وتسعة وعشرين بعد الألف من الهجرة على مهاجرها آلاف التحية والسلام ، في جوار حجج الله تعالى وأوليائه دار مهاجرهم وسكناهم ومسقط رأسهم بلدة سامراء على يدي الأحقر محمد محسن بن علي الطهراني الشهير بآقا بزرك غُفِر له ولوالديه .]